



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
<https://mkmgjournals.ekb.eg>
المجلد (٨٩) أبريل ٢٠٢٣ م



المناهج الدراسية بجامعة المملكة العربية السعودية ومتطلبات سوق العمل
(دراسة تحليلية)

إعداد

د/ رشا أحمد محمد المشهور
أستاذ مساعد مناهج وطرق تدريس كلية التربية - جامعة جازان

المجلد (٨٩) أبريل ٢٠٢٣ م

ملخص البحث:

هدف البحث إلى إجراء دراسة تحليلية للمناهج الدراسية بجامعة المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال التعرف على متطلبات سوق العمل التي ينبغي إحداث المواءمة بينها وبين المناهج الدراسية للجامعات، وتحديد سمات الخطط والمناهج الدراسية للجامعات المرتبطة بمواءمة متطلبات سوق العمل، ووضع بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في لسد الفجوة بين واقع سوق العمل والخطط والمناهج الدراسية للجامعات السعودية، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإجراء دراسة تحليلية للمناهج الدراسية بجامعة المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل. لكونه يهتم بوصف ما هو كائن وتفسيره، ذلك بجمع البيانات والمعلومات والمعطيات المتعلقة به مع تحليل الوضع الراهن لها، وتوصل البحث إلى أن هناك جهود حثيثة لمواءمة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية مع احتياج سوق العمل؛ حيث تم إضافة مناهج تخصصية مرتبطة بمتطلبات سوق العمل، إلا أن هناك فجوة واضحة بين مفردات هذه المقررات وهذه المتطلبات، وفي ضوء ذلك قدم البحث عدة مقترحات منها: المحافظة على علاقات واتصالات مع الخريجين، واستطلاع آراء المؤسسات وأرباب العمل في مستوى جودة الخريجين، والتحليل الدوري لجدوى المساقات المطروحة في ضوء التطور في الاختصاص واحتياجات أسواق العمل، وهذا يتبعه تطوير وتعديل المقررات والخطط الدراسية أينما وكلما لزم الأمر، والتأهيل الكافي للطلبة للخروج إلى أسواق العمل، وهذا يجري عبر تصميم البرامج التدريبية اللازمة واستضافة مديرين ومتخصصين من المؤسسات وأسواق العمل، وتعزيز وترسيخ علاقات الطلبة مع هذه المؤسسات وهذه الأسواق قبل التخرج، والتركيز على النهج القطاعية ومجالس المهارات في القطاعات أو الصناعات والتي تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطلب إعداد البحوث وتتخذ القرارات بشأن التعليم المقدم استجابة لطلب محدد على الكفاءات والمهارات، واستباق الاحتياجات من المهارات حيث يمثل ذلك حجر أساس لإستراتيجيات قوية بشأن التعليم الجامعي، وتستخدم أساليب متعددة للتنبؤ

بالاحتياجات المستقبلية من الكفاءات والمهارات وتشمل هذه الأساليب: التنبؤ بسمات المهن والمهارات مختلفة الأصناف، الحوار الاجتماعي، نظم معلومات سوق العمل وخدمات التوظيف، تحليل أداء مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك دراسات النقصي، كما تتطلب تطوير الخطط الدراسية جهد ليس بيسير وذلك لما يترتب على عملية التطوير من تبعات العملية التعليمية بأسرها فعلى الجامعات والبرامج الأكاديمية أن بني رؤية وفلسفه واضحة للتطوير، واعتماد منهجية التكامل والتوازن والملائمة داخل التخصصات، ووضع مناهج تعمل على تجديد المعلومة وتحديثها وإدخال موضوعات جديدة تواكب المستجدات، وبناء مناهج تدفع بالمتعلم إلى التفكير في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهه، وتحديد معايير لتطوير المناهج وأساليب تقييمها، تحديد ركائز يتم على أساسها اختيار أساليب التدريس وأساليب التقييم الخاصة بكل مخرج من مخرجات التعلم سواء للبرنامج أو المقررات بحيث يتم التركيز على العمليات العقلية العليا والتعلم الذاتي والتعلم العملي، والقيام بمسح دوري لاحتياجات سوق العمل كل ثلاث سنوات وتوفير نتائج هذا المسح للقائمين على إعداد الخطط والبرامج، وتكثيف تدريب أعضاء هيئة التدريس على آلية بناء وتطوير المناهج.

مقدمة البحث:

يشهد العصر الحالي تطورات علمية متسارعة، نتج عنها تحديات متزايدة نحو استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات العالية لمواكبة هذه التطورات ومتطلبات سوق العمل، بهدف تحقيق الميزة التنافسية بين دول العالم في التميز والارتقاء بما تقدمه من إجازات علمية وتقنية تخدم الإنسانية، ويحقق المكاسب الاقتصادية لهذه الدول، ولكون المؤسسات التعليمية هي المصنع الأساسي لهذه القدرات لذلك كان من المهم أن تقوم بتطوير إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية لتخريج أجيال تمتلك مهارات وخبرات متميزة لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين ومتطلبات سوق العمل.

وتركز المؤسسات التعليمية بدول العالم المتقدم على تطوير خدماتها التعليمية بما يسهم في استثمار رأس المال البشري الذي يعد المورد الاقتصادي الرئيس فيها، حيث إنه لا يمكن الحصول على هذا المورد إلى بوجود نظام تعليمي متطور يسعى دائماً لمواكبة لكل التوجهات الحديثة في التعليم، وهذا ما فرض على أصحاب القرار إيجاد أفضل الطرق والخطط والأساليب لتحسين جودة التعليم وفق متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار (مطر ٢٠٢٠).

وتمثل مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص في أي دولة الداعم الأساسي الأهم لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مردودها في شكل مخرجاتها من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة (الطويرقي، ٢٠١٢). كما تشكل الجامعات في التعليم العالي القاعدة الفكرية والفنية للمجتمعات البشرية لكونها تسهم في رفع مستوى الوعي لدى طلابها على حد سواء نحو الاهتمام بمجتمعاتهم وتحمل مسؤولياتهم من خلال المشاركة الإيجابية في الأعمال لدعم جهود المؤسسات المجتمعية، كما يلعب التعليم الجامعي دوراً بارزاً لإحداث التغيير في سلوك الأفراد للمساهمة الفاعلة في تقدم مجتمعاتهم (الشهراني، ٢٠١٧).

وقد أكدت عدد من الدراسات على أهمية تحسين مخرجات التعليم الجامعي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل ومنها (فضيل، ٢٠١٥؛ كيطان والصفار وحسين، ٢٠١٩؛ آل عالية والعتيبي، ٢٠٢٠؛ السبسي، ٢٠٢٢) حيث أشارت إلى أن مخرجات التعليمية تمثل في أي نظام تعليمي الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس مخرجات التعليم العالي مدى قوة النظام التعليمي ومدى تطور أو تأخر المجتمع، ولذلك من المهم الربط بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، لتضييق الفجوة بينهم بما يحقق تقدم المجتمع.

ومن هذا المنطلق تسعى الجامعات بالمملكة العربية السعودية إلى تحسين جودة مخرجاتها التعليمية بهدف تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠؛ والتي تؤكد على أهمية مهارات المستقبل وأشارت إلى ضرورة الارتقاء بهذه المهارات وذلك حرصًا على تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات واحتياجات سوق العمل. ولكي تتواءم النظم التربوية في التعليم الجامعي مع الاقتصاد المعرفي ومتطلبات سوق العمل فإن ذلك يتطلب إعادة النظر في المناهج الدراسية التي تقدمها الجامعات.

وقد تطور مفهوم المنهج الدراسي حديثاً بعد ما كان يركز على المادة التعليمية ويهمل جميع جوانب نمو الطالب، وجاء بمفهومه الحديث لنقل الطالب من هامش العملية التربوية إلى مركزها، كما أصبح اهتمام المناهج الحديث على مختلف مستويات المجال المعرفي، والمستويات العليا للمعرفة ومهارات التفكير العلمي بهدف الانتقال بالطالب من الاهتمام بواقع المعرفة وبنيتها إلى الاهتمام بطريقة البحث في هذه البنية من أجل تطويرها، ويعتمد بناء المنهج الحديث على تغييرات المجتمع ويعمل على مراعاة المجتمع وقيمه وثقافته وتلبية حاجاته من خلال ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، وتعمل المؤسسات التعليمية لذلك على تطوير مناهجها وفقاً للمفهوم الحديث لإمداد سوق العمل والمجتمع بمخرجات بشرية تسهم في تطوير المجتمع وحل مشكلاته، وإحداث التغيير الإيجابي فيها وهذا ما يؤكد الصفة الاجتماعية للمنهج الحديث (العرنوسي وجبر، ٢٠١٥).

وقد أكدت عدد من الدراسات على أهمية تطوير الخطط والمناهج الدراسية في التعليم الجامعي وفق متطلبات سوق العمل، ومنها دراسة كل من (العبودي، ٢٠١٥؛ الحلو، ٢٠١٧؛ كليب، ٢٠١٧؛ وهبية، ٢٠١٧؛ مقدم وموفق، ٢٠٢١) التي أشارت إلى أن المناهج الدراسية يعد الأداة الفعالة التي تستخدمها المجتمعات في بناء وتشكيل شخصية الأفراد المنتمون إليها وفقاً لفسفاتها وثقافتها ومعتقداتها، وتعكس المناهج الدراسية تطلعات وطموحات هذه المجتمعات وأمالها في أجيالها القادمة كما تعكس الواقع الذي تعيشه هذه المجتمعات وما تعانيه من أحداث وما يمر بها من أزمات.

تأسيساً على ما سبق تتضح أهمية تطوير منهج التعليم الجامعي وفق لمتطلبات سوق العمل لإحداث المواءمة بينها بما ينمي رأس المال البشري للارتقاء بالمجتمع والوصول به العالمية اقتصادياً ومعرفياً، ومن هنا جاءت فكرة البحث الحالي بإجراء دراسة تحليلية للمناهج الدراسية بجامعة المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

مشكلة البحث:

تعاني العديد من الدول عمومًا والدول النامية خصوصًا من حالة افتراق بين مؤهلات مخرجات الجامعة وبين متطلبات الحقيقية لسوق العمل؛ أدى ذلك لحدوث فجوة تعيق دور الجامعة الاقتصادي والاجتماعي والريادي لذا بات الكثير من الخريجين يجدون أنفسهم مضطرين للقبول بوظائف خارج تخصصهم العلمي (مقدم وموفق، ٢٠٢١)، لذلك من الضروري تعزيز جسور الاتصال بين سوق العمل والجامعة من خلال الاهتمام بتطوير دور الجامعة في تكييف الخطط المناهج الدراسية وفق أسس علمية بعيدة عن العشوائية والجمود بما يتناسب مع المهارات التي يحتاجها سوق العمل. خصوصًا أننا نعيش في عالم يتسم بالتغيرات والتحولات المتسارعة، وذلك من منطلق أن السياسة التعليمية وسياسة تطوير المناهج أحد المرتكزات الأساسية لدعم هذا التطوير (عطا، ١٩٩٢).

وفقاً لذلك تسعى المملكة العربية السعودية إلى تطوير خططها ومناهجها التعليمية في التعليم الجامعي لتحقيق الريادة في تنمية رأس المال البشري ورؤية المملكة ٢٠٣٠ المستقبلية التي تقوم على فكرة التحول الرقمي في الحياة الاجتماعية، والتوجه نحو التعامل بمفهوم الاقتصاد الرقمي المعرفي وتطوير مؤسسات التعليم الجامعي نحو الإبداع والريادة ورعاية واحتضان الابتكارات والمبتكرين والمساهمة في دعم كل ماله علاقة بتطوير منتجات الثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها الناشئة لتوفير اقتصاد مزهر، وقد أكدت ذلك دراسة البصير (٢٠٢١) التي أشارت إلى ضرورة أهمية توفير مناهج دراسة في التعليم الجامعي السعودي لتحقيق ميزة تنافسية لها عالمياً ولاسيما في ظل وجود مؤشرات متعددة تستدعي إخضاع هذه المناهج لتقويم شامل ومستور وفق متطلبات سوق العمل؛ كما بينت دراسة آل عالية والعتيبي (٢٠٢١) أن متطلبات العصر وسوق العمل تفرض على الجامعات السعودية تطويراً شاملاً في النظام التعليمي الجامعي، حيث أن الهدف الأسمى للتعليم الجامعي هو التفاعل مع المعرفة واستيعابها وتوظيفها في المواقف الحياتية المختلفة وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة لأن تشكيل رأس المال الاجتماعي يعد خطوة أساسية لذلك. كما أكدت دراسة مجلد (٢٠٢٢) إلى أن الجامعات السعودية يجب أن تهتم بتطوير واستحداث خطط ومناهج دراسية تعتم بتعليم وتدريب طلابها على الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وهندية المدن الذكية وأمن المعلومات والاستفادة من تقنيات النانو وبناء وصيانة شبكات الجيل الخامس.

وقد لاحظت الباحثة من عملها كعضو هيئة تدريس في إحدى الجامعات السعودية، وإجراء دراسة استطلاعية بعمل مقابلات شخصية مع متخصصي في قسم المناهج وطرق التدريس في عدد من الجامعات السعودية، أن هناك جهوداً حثيئة لموائمة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية مع احتياج سوق العمل؛ حيث تم إضافة مناهج تخصصية مرتبطة بمتطلبات سوق العمل، إلا أن هناك فجوة واضحة بين مفردات هذه المقررات وهذه المتطلبات، لذا جاء البحث للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما متطلبات سوق العمل التي ينبغي إحداث المواءمة بينها وبين المناهج الدراسية للجامعات؟
 ٢. ما سمات الخطط والمناهج الدراسية للجامعات المرتبطة بمواءمة متطلبات سوق العمل؟
 ٣. ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في سد الفجوة بين واقع سوق العمل والخطط والمناهج الدراسية للجامعات السعودية؟
- أهداف البحث:**

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على متطلبات سوق العمل التي ينبغي إحداث المواءمة بينها وبين المناهج الدراسية للجامعات.
 ٢. تحديد سمات الخطط والمناهج الدراسية للجامعات المرتبطة بمواءمة متطلبات سوق العمل.
 ٣. وضع بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في لسد الفجوة بين واقع سوق العمل والخطط والمناهج الدراسية للجامعات السعودية.
- أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث بما يلي:

١. إن موضوع البحث يأتي منسقا مع المستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الرامية إلى تطوير منظومة التعليم العالي، وأن تصبح الجامعات السعودية من خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة على المستوى الدولي، وهو ما لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن تقويم خططها ومناهجها الدراسية وفق متطلبات المنظومة العالمية للتعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
٢. يسهم البحث في تقديم تأطير نظري لمتطلبات سوق العمل التي ينبغي إحداث المواءمة بينها وبين المناهج الدراسية للجامعات، وسمات الخطط والمناهج الدراسية للجامعات المرتبطة بمواءمة متطلبات سوق العمل وهو ما يسهم في لفت أنظار المسؤولين في التعليم العالي على الأخذ بها في عملية تطوير الخطط والمناهج الدراسية في الجامعة.

٣. يثري البحث المكتبة التربوية بموضوع يمكن أن يفتح مجال أمام أبحاث مستقبلية تبحث في آلية ربط الخطط والمناهج الدراسية للجامعات بمتطلبات سوق العمل.
حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

١. الحدود الموضوعية: إجراء دراسة تحليلية للمناهج الدراسية بجامعات المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
٢. الحدود المكانية: الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
٣. الحدود الزمنية: تم تنفيذ البحث في العام الدراسي ١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٣ م.

مصطلحات البحث:

تضمن البحث المصطلحات التالية:

المناهج الدراسية للجامعات:

عرف الشويش (١٤٢٧ هـ) المناهج الدراسية للجامعات بأنها الخطط والدراسية المشتملة على مجموعة من المواد الدراسية المقررة لبرنامج أكاديمي توضح مسار الدراسة، وعند الفصول الدراسية، وتوصيف المواد الدراسية والساعات المعتمدة للمنهج الأكاديمي لكل فصل دراسي أو سنة دراسية حسب المنهج المرسوم.

سوق العمل:

عرف الديبان (٢٠٠٩) سوق العمل بأنه هو الجهات أو القطاعات الحكومية أو الخاصة التي تحتاج إلى اختصاصي قادر على التعامل مع التطورات التقنية والاستفادة منها في إدارة المعلومات.

متطلبات سوق العمل:

عرف كيطان والصقار وحسين (٢٠١٩) متطلبات سوق العمل بأنها الحد الأدنى من المهارات التي يحتاجها سوق العمل وهي متفق عليها ولا تتغير بشكل جزئي أو نسبي، ومهما اختلف تخصص او نوعية خريج.

منهج البحث:

تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لإجراء دراسة تحليلية للمناهج الدراسية بجامعة المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل. لكونه يهتم بوصف ما هو كائن وتفسيره، ذلك بجمع البيانات والمعلومات والمعطيات المتعلقة به مع تحليل الوضع الراهن لها (حمدوي، ٢٠١٤).

نتائج البحث:

-نتائج الإجابة عن السؤال الأول للبحث:

نص هذا السؤال على "ما متطلبات سوق العمل التي ينبغي إحداث الموازنة بينها وبين المناهج الدراسية للجامعات؟" تمت الإجابة عن هذا السؤال وفقاً لما يلي:

تعريف سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن وظائف، وهو منظومة العلاقات بين عرض الأفراد المتاحين للعمل، وفرص العمل المتاحة أو مكان يتحدد بوضع حدود جغرافية معينة، ويتقابل فيه كلٌّ من العرض والطلب مثل سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي، وجانب العرض يتمثل في المهارات واللازمة والمتاحة من قبل الخريجين، أما جانب الطلب فهو عدد المؤسسات التي تطلب عددًا من الخريجين بمهارات وقدرات معينة (البندي، ٢٠١٤).

أهمية دراسة سوق العمل:

إن التاجر الذكي يدرس احتياجات السوق الحالية والمستقبلية حتى يضمن لتجارته الرواج والاستمرار والازدهار، وإذا طبقنا هذا المعنى على الجامعة نجد أنها مطالبة بدراسة هذه السوق دراسة علمية دقيقة لعدة أسباب أهمها ما ذكره أبو زيد (٢٠٠٥) وهي:

١- إن سوق العمل سوقٌ إنتاجية وليست سوقاً استهلاكية، ومن ثم فإن السلعة التي تطرح في هذه السوق لا تقف أهميتها عند مجرد استهلاكها، بل هي سلعة تشارك في العمليات الإنتاجية المتوالية ومن هنا تتبع أهميتها.

٢- إن التاجر إذا أخطأ وقدم إلى السوق سلعة غير مناسبة فإنه سوف يخسر ثمن السلعة، وقد يشمل ذلك خسارة المشتريين أنفسهم، لعدم تلبية حاجاتهم ورغباتهم، كذلك فإن المؤسسات التعليمية إذا قدمت لسوق العمل خريجا لا تتوفر لديه القدرات والمهارات والمعارف المطلوبة فإنها ستخسر كثيرا بسبب إهدار الأموال بلا مبرر وتعطيل الإنتاج، لعدم قدرة الخريج على التكيف مع العمل، وإرهاق ميزانيات الشركات والمنشآت في برامج التدريب.

أهداف دراسة سوق العمل:

- إن القيام بدراسة سوق العمل دراسة علمية، يمكن أن يحقق العديد من الأهداف من أهمها ما بينه أبو زيد (٢٠٠٥) وهي:
- ١- مساعدة الطلاب على تعلم المعارف والمهارات التي تؤهلهم للحصول على العمل في المستقبل القريب.
 - ٢- إعطاء الطلاب المعارف والمهارات المتصلة بالعمل مباشرة وهذا يشجعهم على التعلم الذاتي.
 - ٣- مواجهة التغيرات التي تحدث في النظم الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين، والتي تحتاج إلى إعداد خاص.
 - ٤- مساعدة أعضاء هيئة التدريس على ربط دروسهم وموادهم التعليمية بخبرات مواقع العمل الفعلية، وكثرة الربط هذه تعني أن هذه البرامج ستكون أكثر نجاحًا.
 - ٥- زيادة الاتصال بين أعضاء هيئة التدريس وقطاعات الإنتاج والخدمات يؤدي بدوره إلى تغذية راجعة تقيد في تطوير البرامج الدراسية لتتلاءم مع متطلبات العمل.

جوانب سوق العمل:

- يشتمل سوق العمل على عدة جوانب، وهي كما أشار إليها كل من (العنزي، ٢٠٠٠؛ الصانع، ٢٠٠٣؛ إبراهيم، ٢٠٠٩؛ البندي، ٢٠١٤):
- ١- عرض العمل: ويمثل أحد جانبي سوق العمل، ويعرض العامل خدماته في السوق مقابل أجر يعده كافيًا للتخلي عن سلعة "الفراغ"، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل

- عليها واستعمال وقت فراغه، وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء من وقته للعمل.
- ٢- الطلب على العمل: وهو الجانب الآخر من سوق العمل، حيث يستأجر صاحب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين، ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة، أهمها مستويات الأجور الحقيقية، والتقنية، والطلب على المنتج، وأسعار المنتج، وعوامل الإنتاج الأخرى، ويتم التمييز عادة بين طلب المؤسسة وطلب السوق، كما يمكن تمييز الطلب عن مختلف المهارات والكفاءات.
- ٣- القابلية للتوظيف: وهي تعني زيادة القابلية للتوظيف لدى الأفراد، وبذل الجهد لتجهيز هؤلاء بالكفايات والمهارات اللازمة ليصبحوا قادرين على ملء وظائف العمل أو متمكنين من توظيف ذاتهم، مع ما يرافق ذلك من التزام وحماس لما يقومون به، مما يمكنهم من التقدم والنمو والمنافسة، والتسلح بالمعارف، والكفايات، والقدرة على الابتكار، وهي أمور يتم تحقيقها بشكل منتظم ومستمر عن طريق التدريب المستمر الذي يسمح للأفراد برفع مستوى قدراتهم ومواكبة التطور.
- ٤- المستوى التوازني للعمالة: مثل أي سوق أخرى يجري العرض والطلب في سوق العمل، ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة توازن كمية العمل المطلوب والعرض والأجر الذي يرافق تلك الكمية، ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها، فإذا اختلفت بعض من جوانبها (زيادة العرض أو الطلب أو نقصان أحدهما)، فزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور، والعكس صحيح، كما يمنع تحقيق التوازن ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، وتدخل نقابات العمال، وعدم مرونة الأجر، وتكلفة تكوين رأس المال البشري، وتكلفة الانتقال وغيرها.

العوامل التي تؤثر في سوق العمل:

يذكر كل من (عبد الله، ٢٠٠٣؛ البندي، ٢٠١٤) عدة عوامل تؤثر في سوق

العمل وهي:

١- إجمالي عدد السكان في سن العمل: زيادة عدد السكان في سن العمل في الدول يمثل عبئاً عليها، ويعد عائقاً لعملية التنمية والتطوير، حيث يؤثر على فرص العمل المتاحة أمام كل فرد من أفراد المجتمع، حيث يبدأ سن العمل من (١٥) سنة حتى (٦٤) سنة في أغلب الدول، فهذه الفترة الزمنية الممتدة تجعل الفرد يحتاج إلى فرص عمل تتناسب مع مؤهلاته العلمية والمهنية.

٢- إجمالي عدد الخريجين: تمثل زيادة عدد الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات عبئاً على سوق العمل، لأن عدد فرص العمل المتاحة يقل بكثير عن عدد الخريجين، فنسبة البطالة في الخريجين لم تنقص، بل ونسبتها بين خريجي تزداد عاماً بعد الآخر.

٣- عدد فرص العمل المتاحة: قد تقل فرص العمل المتاحة أمام الأفراد الراغبين في العمل، وتحتاج فرص العمل المتاحة إلى قدر معين من المهارة والكفاءة والمعرفة، وهنا يجب أن يلعب النظام التعليمي دوراً فعالاً في تلبية احتياجات سوق العمل.

٤- التطور التكنولوجي: تسبب التطور التكنولوجي على الرغم من فاعليته في خروج بعض الأفراد من العمل والبحث في سوق العمل عن فرص أخرى قد تكون ذات مستوى أقل من حيث المكانة الاجتماعية أو الأجر، فيجب الاهتمام بالتدريب المستمر وإتاحته أمام الجميع ليجدوا فرص عمل مميزة.

متطلبات سوق العمل في الوقت الحاضر:

من أهم الركائز التي تتصف بها سوق العمل حالياً ما يأتي والتي أشار إليها كل

من (الفتاح، ٢٠٠٥؛ المجالي، ٢٠١٠؛ البندي، ٢٠١٤) وهي:

١- ثورة التقنية: لقد أدت هذه الثورة وما صاحبها من صناعات متقدمة إلى تغيير التركيبة الأساسية للاقتصاد العالمي، ومن ثم نجد أن عدم تبني سياسات واضحة لتسهيل نشر

- الوعي اللازم لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التغيرات التقنية العالمية، قد يؤدي إلى عدم قدرة العمالة على مواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل.
- ٢- ثنائية الاقتصاد والمجتمع: تعد المجتمعات في الدول النامية أقل انسجامًا مع التقدم العلمي من المجتمعات في الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي نجد فيه أساليب صناعية وخدمية متطورة للإنتاج في هذه الدول النامية، نلاحظ وجود أساليب بدائية أيضًا، فمثلًا نجد بعض الفئات في المجتمعات النامية تتعامل بأسلوب الدفع الإلكتروني، وفي الوقت نفسه مازالت فئات أخرى من المجتمعات نفسها تتعامل بأسلوب المقايضة، وهذه الثنائية تؤدي إلى صعوبة إيجاد استراتيجيات وسياسات محددة من قبل الحكومات، وصعوبة تطبيق أساليب ودوافع اقتصادية من أجل تنفيذ السياسات.
- ٣- العولمة: أدت العولمة بجميع مفاهيمها وقيمتها إلى حدوث خلل في تركيبة المجتمعات النامية، ومما زاد في تعقيد الوضع استحداث قوانين سنّتها منظمة التجارة العالمية ومع انفتاح الأسواق العالمية برزت أهمية السبق في توظيف التقنيات المتطورة والاستفادة منها، بصرف النظر عن موطنها، وبذلك أصبح الإمام باللغات الأجنبية ضرورة يتطلع إليها أصحاب الأعمال المستثمرون في توصيف كثير من الأعمال والوظائف.
- ٤- تضاؤل الدور الحكومي: نلاحظ تضاؤل دور الحكومة، وضعف سيطرتها على الاقتصاد وتوجهاته، مع تنامي دور المنظمات غير الحكومية وتعاضم دور القطاع الخاص في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل نمو تقنية المعلومات والاتصالات.
- ٥- الاتجاه نحو العمل الجماعي: مع ازدياد تشابك أنظمة العمل (إنتاجيًا أو خدميًا) أصبح التنسيق بين أنشطة العمل المختلفة داخل المؤسسة وخارجها مطلوبًا على جميع المستويات المهنية، مما أدى إلى ترسيخ أسلوب العمل الجماعي وضرورة تدريب العمال على أساليب حل المشكلات.

خصائص ومتطلبات سوق العمل وضرورة تحسين جودة خريجي الجامعات:

يشهد سوق العمل تحولات وتغيرات هيكلية عميقة مما جعل الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات هذا السوق تتسع، فالتطورات السريعة التي يعرفها الاقتصاد نتيجة التطور التكنولوجي والمنافسة بين شركات الأعمال أثرت بشدة على شكل وسلوك العرض والطلب في هذا السوق، فالتطور التكنولوجي بقدر ما ساهم في تحسين وتطوير الإنتاج كما ونوعاً، سبب مشكلة في تراجع فرص العمل خاصة أمام الوافدين لأول مرة لهذا السوق وهم بالأساس خريجي الجامعات، فسوق العمل عرف تحولات لا يمكن للمؤسسات الجامعية التغافل عنها ومن هذه التحولات ما يلي: (كيطان والصفار وحسين، ٢٠١٩)

١. تطور تقنيات وأساليب التكنولوجيا.
 ٢. تطور نظم الإدارة، والتسويق، والتخطيط والجودة.
 ٣. التطور التقني في مجال المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على بيئة العمل.
 ٤. تزايد متسارع وتنوع واسع وكبير في الأنشطة والمنتجات السلعية والخدمية.
 ٥. التراجع في دعم وإدارة أنشطة القطاع الخاص.
 ٦. التحولات المؤسسية والهيكلية الكبيرة في فكر القيادة والإدارة.
 ٧. انفتاح الأسواق وكسر القيود المفروضة على حرية التجارة وتبادل السلع والخدمات.
- نتائج الإجابة عن السؤال الثاني للبحث:

نص هذا السؤال على "ما سمات الخطط والمناهج الدراسية للجامعات

المرتبطة بمواءمة متطلبات سوق العمل؟"، تمت الإجابة عن هذا السؤال وفقاً لما يلي:

مفهوم المنهج الحديث:

عرف خليفه (٢٠٠٥) المنهج الحديث بأنه "مجموعة الخبرات والأنشطة التي تقدمها المدرسة للتلاميذ داخلها وخارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل والمتكامل، الذي يؤدي إلى تعديل سلوكهم ويضمن تفاعلهم مع بيئتهم ومجتمعهم، ويجعلهم يبتكرون حلولاً مناسبة لما يواجههم من مشكلات" (ص. ١٢).

أسس بناء المنهج

الأسس الفلسفية: وتعني الأطر الفكرية التي تقوم عليها المناهج الدراسية بما تعكس خصوصية المجتمع والمتمثلة في عقيدته، وتراثه، وحقوق أفرادهم وواجباتهم. الأسس الاجتماعية: وتعني الأسس التي تتعلق بحاجات المجتمع وأفراده وتطورها في المجالات الاقتصادية، والعلمية التقنية، وكذلك ثقافة المجتمع، وقيمه الدينية، والأخلاقية، والوطنية، والإنسانية.

الأسس النفسية: وتعني الأسس التي تتعلق بطبيعة المتعلم وخصائصه النفسية والاجتماعية، والعوامل المؤثرة في نموه بمراحله المختلفة. وينبغي أن تبرز هذه الأسس قدرات المتعلمين وحاجاتهم ومشكلاتهم وربطها بالمنهج بما ينسجم مع مبادئ نظريات التعلم والتعليم، واحترام شخصية المتعلم.

الأسس المعرفية: وتعني الأسس التي تتعلق بالمادة الدراسية من حيث طبيعتها، ومصادرها ومستجداتها، وعلاقتها بمجالات المعرفة الأخرى، وتطبيقات التعليم والتعلم فيها، والتوجهات المعاصرة في تعليم المادة، وتطبيقاتها.

مبررات تطوير الخطط والمناهج الدراسية وفق المفهوم الحديث للمنهج:

أشارت بن مسعود (٢٠١٢) إلى أن هناك العديد من المبررات لتطوير المناهج وفق المفهوم الحديث للمنهج، ومنها:

١. قصور المناهج الحالية.
٢. حاجات المجتمع المستقبلية والتي تقتضي التدخل لتلبية المتطلبات المجتمعية.
٣. إعادة النظر في الأدوات والأساليب التربوية وتطويرها بما يحقق أهداف التربية.
٤. اختيار معايير مناسبة لتقويم المناهج الدراسية والتي يجب أن تأخذ في اعتبارها: آراء الخبراء التربويين في المجتمع، الطلاب، أولياء الأمور، المعلمين، المشرفين التربويين.
٥. إجراء دراسة تحليلية للمناهج الحالية من حيث الأهداف والمحتوى وطرق تدريسها وذلك لمعرفة مساهمتها في تحقيق أهداف التربية بشكل سليم

- كما بينت إدارة البرامج الدراسية والتطوير بجامعة المجمع (٢٠١٦) أن هناك عدة مبررات لتطوير الخطة الدراسية، وهي:
١. استجابة لمتطلبات الهيئات الوطنية والعالمية وما يتعلق بالاعتماد الأكاديمي الوطني أو الدولي.
 ٢. مرور خمس سنوات وأكثر على تطبيق الخطة الدراسية واكتمال التغذية الراجعة.
 ٣. مواكبة التغيرات والمستجدات التي ظهرت في المجالات العلمية والتربوية المختلفة.
 ٤. تحسين جودة الخطط الدراسية من خلال تطوير أهدافها ومخرجاتها.
 ٥. صدور قرارات وتعديلات تخص القطاع التعليمي ولها علاقة بالخطة الدراسية.
 ٦. استجابة لمتطلبات مجتمعية واقتصادية وتكاملها مع المحيط البيئي للجامعة.
- المهارات التي ينبغي تضمينها للمناهج الدراسية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل:**
- يوجد عدة مهارات يحتاج لها الطلاب منها: (التوبي والفواعير، ٢٠١٦)
١. مهارات التعلم والابتكار: تتضمن ما يلي: التفكير الناقد وحل المشكلات، والتواصل، والتعاون والإبداع والابتكار.
 ٢. مهارات تقنية المعلومات والإعلام: وهي: الثقافة والمعلومات العامة، والثقافة الإعلامية، وثقافة تقنية المعلومات والاتصالات.
 ٣. المهارات الحياتية والوظيفية: وهي: المرونة والقدرة على التكيف، والمهارات الاجتماعية والثقافية، والإنتاجية والإصرار على تحقيق الأهداف، والقيادة المسؤولة.
- جوانب تطوير الخطط والمناهج الدراسية لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:**
- ينبغي أن تركز الخطط والمناهج الدراسية على بناء قدرات التحليل والتركيب والاستنتاج والتطبيق وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها وفق نظام علمي عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه البعض ويمزج العلوم المختلفة ببعضها البعض ويغطي هذا المحور الجوانب التالية: (نمور، ٢٠١٢)
١. آلية تقسم الساعات المعتمدة.

٢. مدى مرونة الخطة والمنهج الدراسي والخيارات المتاحة أمام الطلاب.
 ٣. عدد ساعات التدريب العملي.
 ٤. المتطلبات السابقة ومدى مواءمتها.
 ٥. المهارات الإدراكية والكفايات التي تزودها الخطة.
 ٦. الوصف التفصيلي لخطط ومناهج المواد الدراسية والوصف المختصر باللغتين العربية والإنجليزية.
 ٧. توفر كتيب يبين تفاصيل الخطة الكاملة ويشكل مرجعاً للطلاب.
 ٨. مدى ملائمة الخطة والمنهج لاحتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل.
 ٩. تطوير الخطط واعتماد المناهج الدراسية أو مقررات تتسق مع احتياجات المجتمع وخطط التنمية مع مطابقتها لمعايير الجودة.
- متطلبات تطوير الخطط والمناهج الدراسية:**
- تحتاج عملية تطوير المناهج الخطط الدراسية إلى مراعاة عدة عوامل منها (إدارة البرامج الدراسية والتطوير بجامعة المجمع، ٢٠١٦)
١. تحقيق المعايير الوطنية المعمول لها والسياسات المحلية والأطر المهنية في هذا الجانب.
 ٢. الأخذ بعين الاعتبار رؤية ورسالة وأهداف الجامعة والكلية.
 ٣. أن يكون التطوير ذا منهجية واضحة معتمدة على دراسة التغذية الراجعة من نتائج تطبيق الخطة والمنهج الدراسي على المستويين المعرفي والبنائي.
 ٤. أن يتم التطوير من خلال لجان متخصصة من ذوي الكفاءة والمعرفة.
 ٥. المشاركة الفاعلة من طرف ذوي العلاقة في تطوير الخطة والمنهج على المستوى الأكاديمي والإداري.
 ٦. أن تأخذ عملية تطوير الخطة والمنهج الدراسية بعين الاعتبار التطوير المستقبلي ومرونة الخطة والمنهج الدراسي المطور وقدرتهما على مواكبة التطورات العلمية والتربوية المستقبلية.

٧. شمولية التطوير وملاحظة انعكاسات التغييرات في الخطة والمنهج الدراسي على العناصر الأخرى.

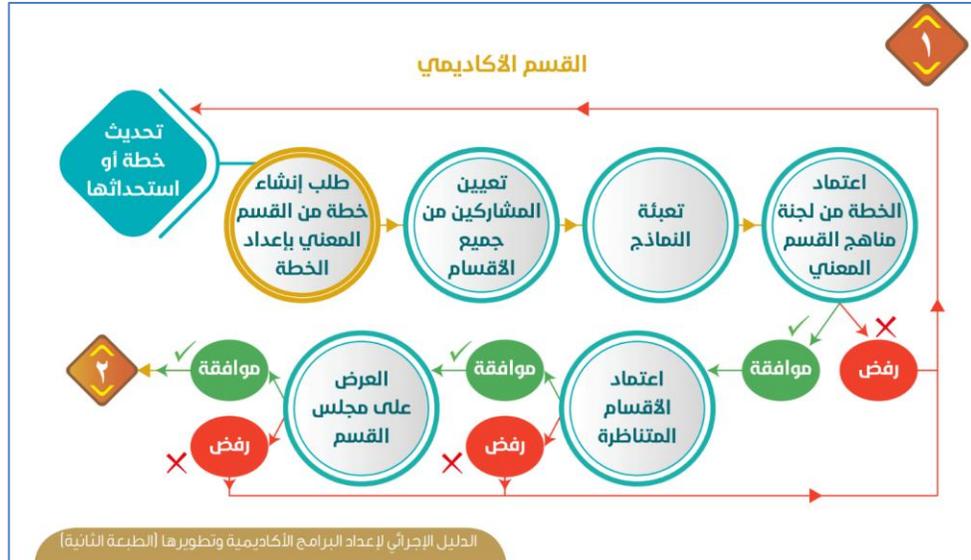
آلية تنفيذ الخطط الدراسية:

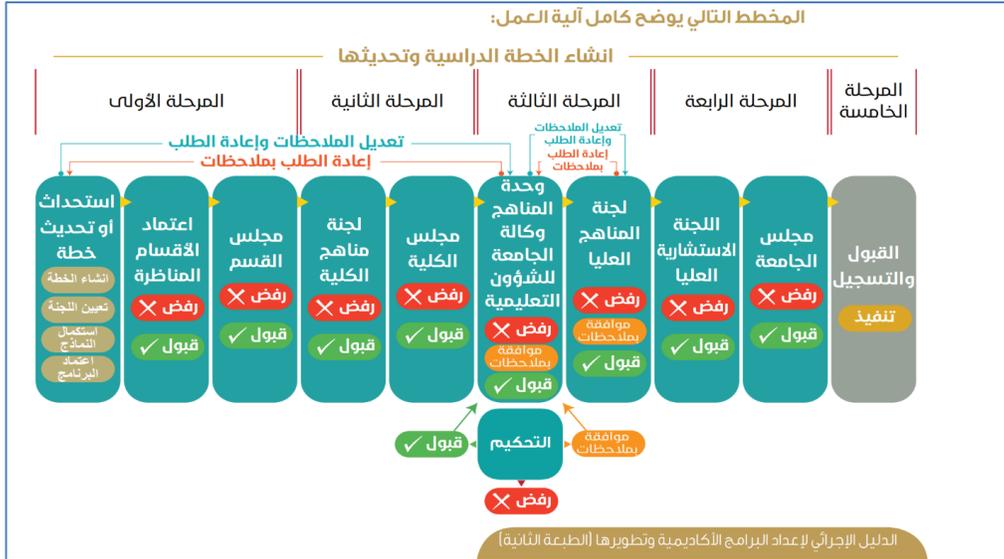
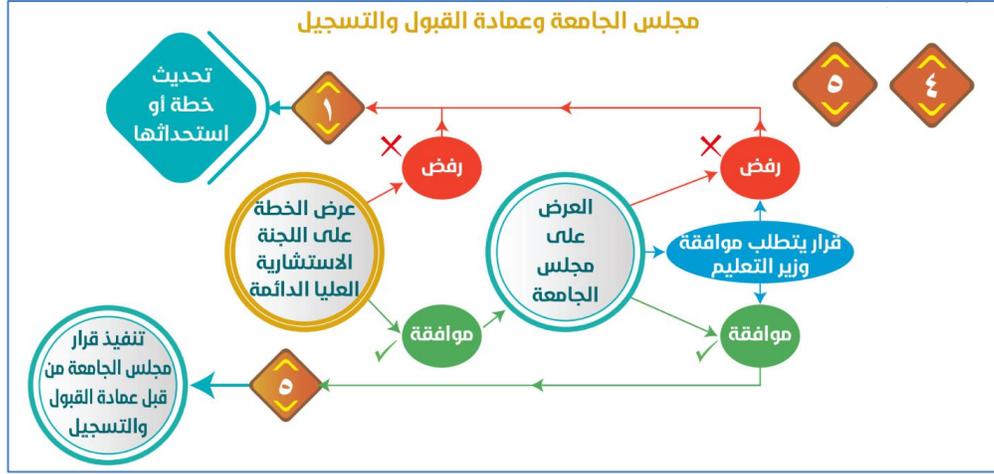
يتم تنفيذ الخطة الدراسية من خلال عدة مراحل وهي: (وكالة الجامعة للشؤون التعليمية، ٢٠٠٦)

١. تحديد احتياجات سوق العمل من مؤسسات حكومية أو قطاع خاص من خلال الاعتماد على الدراسات الميدانية والمعلومات الإحصائية المتوفرة في الجهات المعنية.
٢. تحديد الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجالات التطوير العلمي والتقني من خلال ما تشير إليه البحوث والدراسات العلمية وأدبيات المجال.
٣. دراسة رسالة الجامعة ورؤيتها وتحليلها.

الخطوات الأساسية لتطوير الخطط والمناهج الدراسية للجامعات:

فيما يلي توضيح آلية وخطوات اعتماد أي خطة ومنهج دراسي في الجامعات.





التحديات التي تواجه تطوير الخطط

- ذكر الشربيني (٢٠١٩) التحديات التالية التي تواجه الخطط الدراسية:
- أولاً: المشكلات المتعلقة ببناء وتطوير الخطط الدراسية من وجهة نظر أعضاء ولجان الخطط والبرامج الدراسية بجامعة الملك خالد ومنها:
- تركيز عملية بناء او تطوير الخطط على جانب المعرفة أكثر من تركيزها على تنمية المهارات
 - تكرار المعلومات بالمقررات وعدم مواكبتها للتغيرات الحديث وعدم المواثمة مع سوق العمل

- عدم الاهتمام بدفع الطالب للأبداع والتعلم الذاتي
- ثانيًا: مشكلات متعلقة بالقائمين على تطوير الخطط الدراسية
- ضعف القدرة على تحقيق الاتساق بإستراتيجيات التدريس وأساليب طرق التقويم والمحتوى
- عدم توفير الدعم المالي والحوافز لأعضاء لجان الخطط والبرامج الدراسية
- عدم وجود برامج تدريبية متعلقة باليات تطوير المناهج الدراسية
- ثالثًا: مشكلات إدارية:
- زيادة العبء التدريسي والأعمال الإدارية لأعضاء لجان الخطط والبرامج
- صعوبة إجراء مقارنات مرجعية وصعوبة التواصل مع جهات التوظيف والهيئات العلمية.
- نتائج الإجابة عن السؤال الثالث للبحث:

نص هذا السؤال على "ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في سد الفجوة بين واقع سوق العمل والخطط والمناهج الدراسية للجامعات السعودية؟"، تمت الإجابة عن هذا السؤال وفقًا لما يلي:

إن التعليم العالي استثمار إستراتيجي لرأس المال البشري كما أنه يمثل من جانب آخر حلقة وصل محورية بين البنية التعليمية والمخرجات التي يستقبلها سوق العمل، إضافة إلى ذلك فإن التعليم العالي يرسى الأساس لمرحلة التراكم العلمي والخبرة العملية لخريجيه ولتستند إليها فيما بعد مساراتهم الوظيفية وأدوارهم المجتمعية، مما يجعل منه وبحق نقطة فارقة ليس فقط في مساراتهم الوظيفية وأدوارهم المجتمعية، بل في حياة ومسار المجتمع ككل، وذلك من خلال إعداد وتأهيل مخرجاته لدخول سوق العمل، هذا وباعتبار الاستثمار في التعليم العالي يؤدي إلى زيادة الرصيد المتاح من رأس المال البشري، فإن ذلك يمثل مصدرا مهما وقوة دافعة للتنمية الاقتصادية من خلال إسهامه في دعم المخرجات المعرفية، والقدرة على التعلم لدى الخريجين، الأمر الذي عادة ما يحظى بتقدير وترحيب أصحاب الأعمال، حتى أنهم يمارسون ضغوطهم على المؤسسات الجامعية لتحسين وتطوير المؤهلات لدى خريجها بتزويدهم بالخبرة اللازمة للعمل وتعريفهم بنماذج وأنواع المشروعات المتنوعة، وتقديم النصح المهني لهم.

- وفيما يلي بعض المقترحات التي من الممكن أن تساهم في تقليص الفجوة بين كفاءات ومهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، وهذه المقترحات ترتبط بجودة الخريجين من جهة وإصلاحات ترتبط بسوق العمل وتوفير أنظمة معلومات تساعد أصحاب القرار على تعظيم الاستفادة من خريجي الجامعات:
- المحافظة على علاقات واتصالات مع الخريجين، واستطلاع آراء المؤسسات وأرباب العمل في مستوى جودة الخريجين.
 - الاستطلاع الدوري لآراء الخريجين وآراء الطلبة والاسترشاد بها حول مستوى جودة كامل النظام التعليمي بالجامعة.
 - التحليل الدوري لمساقات المطروحة في ضوء التطور في الاختصاص واحتياجات أسواق العمل، وهذا يتبعه تطوير وتعديل المقررات والخطط الدراسية أينما وكما لزم الأمر.
 - التأهيل الكافي للطلبة للخروج إلى أسواق العمل، وهذا يجري عبر تصميم البرامج التدريبية اللازمة واستضافة مديرين ومتخصصين من المؤسسات وأسواق العمل، وتعزيز وترسيخ علاقات الطلبة مع هذه المؤسسات وهذه الأسواق قبل التخرج.
 - السعي لابتكار طرق لقياس نقص الكفاءات وتحليل الثغرات لتكييف سياسات وإستراتيجيات التعليم للتنبؤ بالاحتياجات على المدى المتوسط والطويل لتحسين الصلة بين التعليم العالي وطلب سوق العمل.
 - يجب أن ترتبط جهود التنبؤ والتحليل ارتباطاً وثيقاً بتقديم المعلومات والمشورة والإرشاد، حيث تساعد هذه المعلومات الشباب على القيام باختيارات واعية وتسمح لصناع القرار بتخصيص الموارد المالية على نحو أكثر فعالية، كما تسمح بتعديل المناهج الدراسية واتخاذ خطوات لاجتذاب الخريجين إلى بعض الوظائف أو إلى احتياجات محددة من المهارات.
 - يجب بذل المزيد من الجهود من طرف إدارات التوظيف العامة من أجل: تحسين مطابقة الوظائف وتقديم المزيد من المعلومات في المجالات الأكثر تضرراً من نقص الكفاءات.

- إعادة تصميم سمات المهارات والكفاءات للمؤهلات المطلوبة من أصحاب العمل في القطاعات سريعة النمو وفي المهن الجديدة مع زيادة فعالية خدمات المطابقة والتوظيف.
- التركيز على النهج القطاعية ومجالس المهارات في القطاعات أو الصناعات والتي تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطلب إعداد البحوث وتتخذ القرارات بشأن التعليم المقدم استجابة لطلب محدد على الكفاءات والمهارات.
- استباق الاحتياجات من المهارات حيث يمثل ذلك حجر أساس لإستراتيجيات قوية بشأن التعليم الجامعي، وتستخدم أساليب متعددة للتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من الكفاءات والمهارات وتشمل هذه الأساليب: التنبؤ بسمات المهن والمهارات مختلفة الأصناف، الحوار الاجتماعي، نظم معلومات سوق العمل وخدمات التوظيف، تحليل أداء مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك دراسات التقصي.
- ولتفادي المشاكل التي تنشأ عن حدود التنبؤ بالمهارات والكفاءات من الأفضل التركيز على تقديم مهارات أساسية عرضية قابلة للتكيف، وبخاصة التركيز على بناء القدرة على التعلم، وليس على التدريب على تلبية التنبؤات المفصلة المتعلقة بالاحتياجات من المهارات والكفاءات التقنية، لأنها قد تتغير قبل أن تتمكن المناهج الدراسية من التكيف، ويمكن للجامعات تنظيم أو المشاركة في دورات تدريبية قصيرة والتي تركز على المهارات التقنية والأساسية العامة حيث يساعد ذلك على التقليل إلى أقصى حد من الفوارق الزمنية بين ظهور الاحتياجات من المهارات وتقديم التدريب والتعليم المناسب، ويعد التحليل الكمي القائم على معلومات سوق العمل مفيداً عندما يستكمل بمعلومات نوعية مقدمة من أصحاب العمل والعمال.

كما تتطلب تطوير الخطط الدراسية جهد ليس بيسير وذلك لما يترتب على عملية التطوير من تبعات العملية التعليمية بأسرها:

١. على الجامعات والبرامج الأكاديمية أن بني رؤية وفلسفه واضحة للتطوير
٢. اعتماد منهجية التكامل والتوازن والملائمة داخل التخصصات



٣. وضع مناهج تعمل على تجديد المعلومة وتحديثها وإدخال موضوعات جديدة تواكب المستجدات
٤. بناء مناهج تدفع بالمتعلم إلى التفكير في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهه
٥. تحديد معايير لتطوير المناهج وأساليب تقييمها
٦. تحديد ركائز يتم على أساسها اختيار أساليب التدريس وأساليب التقييم الخاصة بكل مخرج من مخرجات التعلم سواء للبرنامج أو المقررات بحيث يتم التركيز على العمليات العقلية العليا والتعلم الذاتي والتعلم العملي.
٧. القيام بمسح دوري لاحتياجات سوق العمل كل ثلاث سنوات وتوفير نتائج هذا المسح للقائمين على إعداد الخطط والبرامج.
٨. تكثيف تدريب أعضاء هيئة التدريس على آلية بناء وتطوير المناهج.

المراجع العربية

- إدارة البرامج الدراسية والتطوير بجامعة المجمعة (٢٠١٦). دليل تطوير الخطط الدراسية. جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
- إبراهيم، خالد قدرى (٢٠٠٩). خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال ربط التعليم الصناعي بمطالب الإنتاج، إمكانية الإفادة في جمهورية مصر العربية. مجلة عالم التربية، (٢٨)، ٥٥-٨٩.
- أبو زيد، عبد الباقي (٢٠٠٥، ابريل). الاتجاهات المعاصرة في التعليم التجاري. مؤتمر مستقبل التعليم العام والتقني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بمصر.
- البصير، خالد عبد الكريم (٢٠٢١). تطوير برامج الدكتوراه في أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في ضوء خبرة الجامعات الأمريكية. مجلة التربية بجامعة الأزهر، ٥ (١٩٢)، ٤٠٠-٤٥٢.
- البندي، عاصم (٢٠١٤). مخرجات التعلم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر. [رسالة ماجستير غير منشورة]. الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- التويبي، عبد الله؛ الفواعير، أحمد (٢٠١٦). دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في اكساب خريجها مهارات ومعارف القرن الواحد والعشرين. مجلة المعهد الدولي للدراسة والبحث، ٢ (٢)، ١٨-٣٤.
- الحلو، رانيا حسين (٢٠١٧، ديسمبر ٩-١٣). دور الثقافة والتراث والفنون والصناعات الإبداعية والسياحية والعلوم التطبيقية في التنمية المستدامة. المؤتمر الدولي الثاني: التنمية المستدامة للمجتمعات بالوطن العربي.
- حمداوي، جميل (٢٠١٤). البحث التربوي مناهجه وتقنياته. دار الكتب العلمية.
- الخليفة، حسن جعفر (٢٠٠٥). المنهج الدراسي المعاصر. مكتبة الرشد.
- الديبان، ومضي إبراهيم (٢٠٠٩). البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية وتقييمها ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل. مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية.
- السيسى، أريج حمزة (٢٠٢٠). دور الجامعات وسوق العمل في تحقيق استراتيجيات لملاءمة تعليم المرأة العالي لاحتياجات سوق العمل بالمجتمع السعودي وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة التربية بجامعة الكويت، ٣٦ (١٤٢)، ١٢٧-١٦٨.
- الشربيني، غادة حمزة (٢٠١٩). المشكلات المتعلقة ببناء وتطوير الخطط الدراسية من وجهة نظر أعضاء لجان الخطط والبرامج الدراسية بجامعة الملك خالد. مجلة كلية التربية بجامعة سوهاج، (٥٨)، ٣٠٢-٣٣٩.

- الشهراني، عبد الله فلاح (٢٠١٧). دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وثقافة العمل التطوعي دراسة ميدانية على طلاب وطالبات الدبلوم العام في التربية في جامعة ببشة. مجلة كلية التربية بينها، (١١٠)، ١-٥٢.
- الشويش، علي شويش (١٤٢٧هـ). تقنيات المعلومات في خطط الماجستير لأقسام المكتبات والمعلومات بأقسام المكتبات بدول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية- دراسة تحليلية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٢ (٢)، ١٧-١٠٢.
- الصانع، ناصر (٢٠٠٣). التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية. المعهد العربي للتخطيط.
- الطويرقي، نوال سعد (٢٠١٢). مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا (دراسة مقارنة). دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ١ (٢٤)، ٢٦٣-٢٨٩.
- آل عالية، بندر محمد؛ العتيبي، بدر جويعد (٢٠٢٠). التعليم الجامعي ودوره في تنمية رأس المال الاجتماعي وانعكاساته على المجتمع في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. مجلة البحوث التربوية والاجتماعية، (٧)، ٥٥-١١٨.
- عبد الله، غادة زكي (٢٠٠٣). تطوير مناهج شعبة التأمينات بالمدرسة الفنية المتقدمة في ضوء احتياجات سوق العمل. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس بمصر
- العبودي، علي جراد (٢٠١٥). مدى تحقق معايير الجودة الشاملة في المناهج الدراسية الجامعية.

https://www.researchgate.net/publication/340106023_mdy_thqq_mayyr_aljwdt_alsha_mlt_fy_almnahj_aldrasyt_aljamyt#:~:text=%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%20%D9%85%D8%AF%D9%89%20%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82%20%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9,%D8%B6%D9%85%D9%86%20%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%8C%20%D9%88%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8

[%A7%D8%AA%20%D9%88%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%
D8%A7%D8%AA](#)

- العرنوسي، ضياء؛ جبر، سعد محمد (٢٠١٥) المناهج البناء والتطوير. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عطا، إبراهيم محمد (١٩٩٢). سياسة تطوير المناهج بين الواقع والمأمول. المؤتمر الثاني عشر السياسات التعليمية في الوطن العربي، رابطة التربية الحديثة، كلية التربية جامعة المنصورة، المجلد الثاني.
- العنزي، عوض (٢٠٠٠). عزوف العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص وبعض المهن الحرفية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (٩٩)، ٣٦-٦٩.
- الفاتح، محمد فؤاد (٢٠٠٥، ابريل ١٧-١٨). السمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل. المؤتمر والمعرض الفني (التقني) الأول بوزارة التربية والتعليم بالقاهرة.
- فضيل، راييس (٢٠١٥، مارس ٣-٥). دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي. جامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.
- كليب، فضل جميل (٢٠١٧). مدى الحاجة إلى تطوير مناهج تدريس علم المكتبات والمعلومات في ضوء تطورات متطلبات العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وخريجها. دراسات العلوم التربوية، عدد خاض من مؤتمر كلية العلوم التربوية: مؤتمر التعليم العلي في الوطن العربي. ١٢٣-١٣٦.
- كيطان، حسين سالم؛ الصفار، ايمان قاسم؛ حسين، سهير غازي (٢٠١٩). دراسة تجريبية لتقييم الفجوة بين تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل.

https://www.researchgate.net/publication/330524268_drast_tjrybyt_ltqyym_alfj_wt_byn_tathyr_mkhrjat_altlym_alaly_fy_mttlbat_swq_alml

- الماجلي، آمال (٢٠١٠، أكتوبر). سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل جامعة الطفيلة التقنية الأردن أنموذجًا. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنامة، مملكة البحرين.
- مجلد، رباب عبد الرحمن (٢٠٢٢). الثورة الصناعية الرابعة وانعكاساتها على برامج وتخصصات الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة وصفية نقدية. المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، ٢ (٢)، ١١٩-١٧٠.

- بن مسعود، الطاهر محمد (٢٠١٢). استراتيجية تطوير المناهج التعليمية من منظور واقعي. مجلة الجامعة الاسمية الإسلامية، ٩ (١٦)، ٥٠٩-٥٣١.
- مطر، رمزي عاطف (٢٠٢٠). استخدام نظم دعم القرار وتقييم البيانات في تعزيز كفاءة الخطط الدراسية في الجامعات الفلسطينية في محافظة غزة. [رسالة دكتوراه]. جامعة البطانة بالسودان
- مقدم، وهيبة؛ موفق، بشر محمد (٢٠٢١). تطوير الخطط الدراسية في الجامعات بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل: دراسة حالة من البحرين. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، ٢٤ (١)، ٩١٩-٩٣٨.
- نوال، نوال (٢٠١٢). كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي: دراسة تحليلية. [رسالة ماجستير]. جامعة منتوري فلسطينية بالجزائر.
- وكالة الجامعة للشؤون التعليمية (٢٠٠٦). (ط. ٢). الدليل الإجرائي لإعداد البرامج الأكاديمية وتطويرها. وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك خالد.
- وهيبة، مقدم (٢٠١٧). الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق المعلم في الجزائر. مجلة أبحاث، ٢ (١)، ٦٧-٨٩.